

### التطورات الاقتصادية والاجتماعية

#### نظرة عامة

واصلت غالبية الدول العربية تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي خلال عام 2008 رغم بداية انتشار الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية في الدول النامية والعربية، بداية من النصف الثاني من العام. وقد استفادت بعض الدول العربية ايجابيا من ارتفاع عائدات النفط نتيجة بلوغ أسعاره مستويات غير مسبوقة. كما تأثرت هذه الدول وبقيّة الدول العربية الأخرى بارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية والسلع الوسيطة. ونتج عن هذه التطورات زيادة الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية من جراء ارتفاع الطلب المحلي وزيادة تكلفة السلع المستوردة. وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 1.9 تريليون دولار في عام 2008، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ 26.2 في المائة بالأسعار الجارية، و6.0 في المائة بالأسعار الثابتة. وانعكس هذا النمو المرتفع ايجابيا على مستوى متوسط دخل المواطن العربي الذي بلغ حوالي 5,858 دولار للفرد.

ولم يطرأ تغيير ملموس على الهيكل القطاعي للناتج في الدول العربية، حيث لا تزال الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، ولا يزال النمو في القيمة المضافة لهذا القطاع مرتفع بالمقارنة مع بقية القطاعات الأخرى. ويستحوذ الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي على أعلى حصة في بنود الإنفاق. وساهم النمو المرتفع في الاستهلاك والاستثمار في زيادة الطلب المحلي بشكل ملحوظ في الدول العربية خلال عام 2008. ونتيجة للأداء الجيد لقطاع صادرات السلع والخدمات وتحقيقها معدل نمو أعلى من معدل نمو الواردات، شهدت الدول العربية ككل تحسنا في نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات.

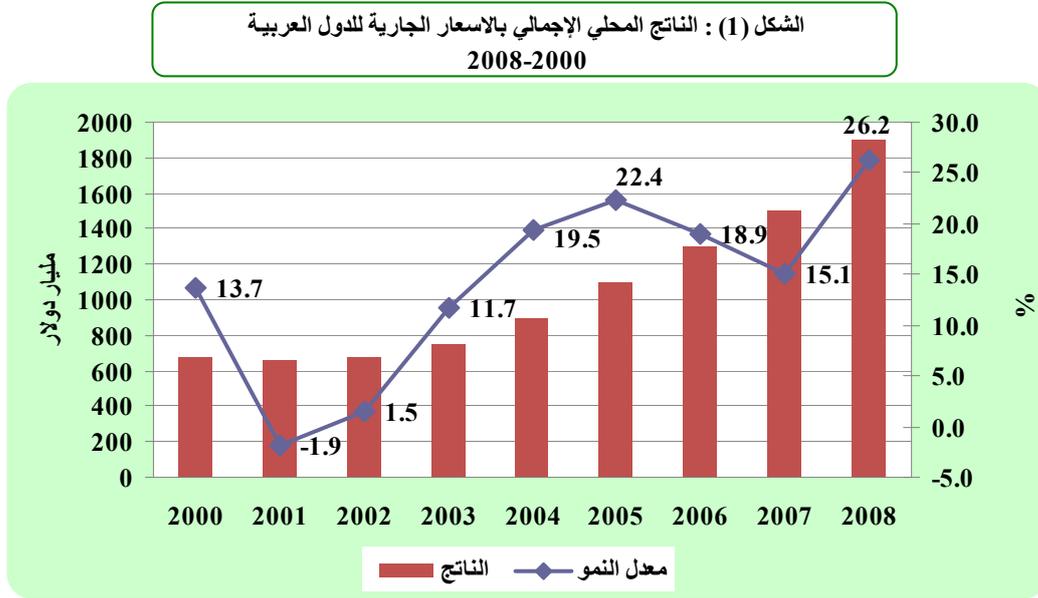
ويشير تحليل مؤشرات الفقر إلى إحراز المنطقة العربية ككل تقدما جيدا نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولاراً واحداً مع حلول عام 2015، إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في العام 1990. وتشير مؤشرات الفقر المبنية على خطوط الفقر الوطنية إلى وجود تباين كبير بين الدول العربية، حيث أن الفقر منتشر بشكل كبير في الدول الأقل دخلا مثل جزر القمر، والسودان، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي، واليمن وفلسطين بمعدلات تفوق 30 في المائة من السكان، بينما تنخفض إلى أقل من 20 في المائة في بقية الدول. كما أن التفاوت بين الدول شمل أيضا اتجاهات الفقر منذ بداية عقد التسعينات إلى الوقت الحاضر، حيث استطاعت بعض الدول العربية تخفيض معدلات الفقر، بينما شهدت دول أخرى تدهورا في مدى انتشار الفقر. ويتبين أن الفقر في الدول العربية يأخذ طابعا ريفيا، حيث ترتفع معدلات الفقر وتفقو نسبة الفقراء الذين يعيشون في الريف في بعض الدول العربية ثلاثة أرباع الفقراء، مما يتطلب التركيز على تفعيل سياسات مكافحة الفقر بشكل أسرع في تلك المناطق.

وفي ما يتعلق بالتطورات الاجتماعية، حققت الدول العربية ككل تقدما جيدا في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم، والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين. وما تزال الدول العربية الأقل دخلا بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف. ورغم التطورات الإيجابية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية، فإن المنطقة العربية مازالت تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدل النمو السكاني ومعدلات الأمية وتركزها بين الإناث، ووجود تباين واضح في مستوى ونوعية الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي بين الدول العربية وداخل الدولة نفسها. وفي مجال العمالة والقوى العاملة، فإن معدلات نمو القوى العاملة والبطالة في الدول العربية هي الأعلى في العالم، رغم التحسن الذي شهدته معدلات البطالة خلال السنوات القليلة الماضية.

## التطورات الاقتصادية

### أداء الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، بأسعار السوق الجارية، حوالي 1899 مليار دولار في عام 2008، محققا بذلك معدل نمو بحوالي 26.2 في المائة بالمقارنة مع معدل نمو بحوالي 15.1 في المائة في العام 2007، وهو أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية منذ العام 2000، الشكل (1).

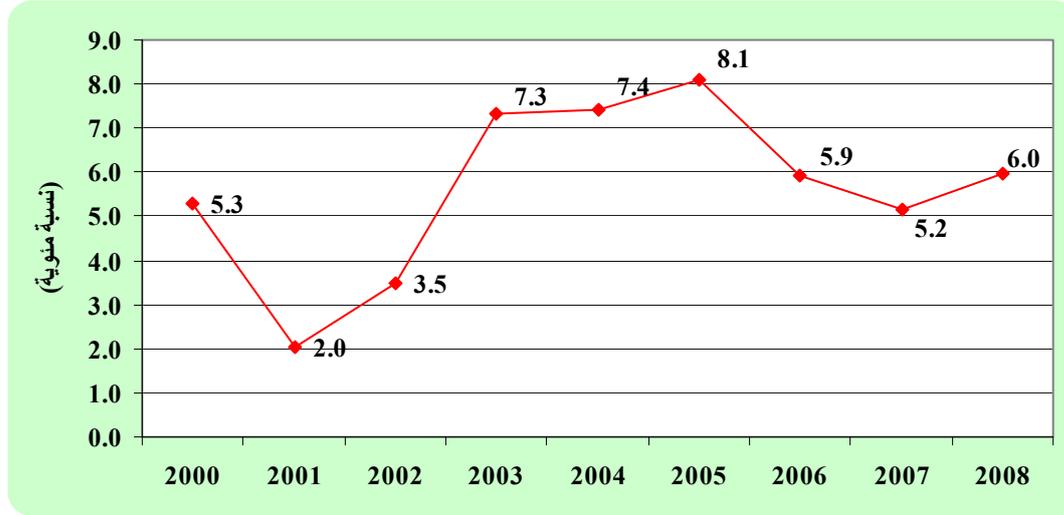


المصدر: الملحق (2/2).

وقد جاء هذا النمو مدفوعا بالنمو المرتفع لقطاعات الإنتاج السلعي خاصة الصناعات الإستخراجية حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال النصف الأول من العام إلى أعلى مستوى لها في زيادة إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع في الدول العربية ككل، وبالأسعار الجارية بنسبة 38.6 في المائة. وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

بالأسعار الثابتة من 5.2 في المائة في عام 2007 إلى 6.0 في المائة في عام 2008، وذلك بالرغم من زيادة الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ في غالبية الدول العربية وبدء انتشار آثار الأزمة العالمية، ابتداءً من النصف الثاني من عام 2008، الشكل (2).

الشكل (2) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية\*  
2008-2000



\* بسعر صرف ثابت لعام 2005، وبالأسعار المحلية الثابتة لسنة أساس 2005=100، حسب المنهجية المتفق عليها من قبل المؤسسات المعدة للتقرير.  
المصدر : الملحق (1/2)، وتقديرات معدّي التقرير بناءً على مصادر وطنية ودولية أخرى.

وتباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية في عام 2008 مع تسجيل الدول العربية المصدرة للنفط بصفة عامة معدلات نمو أعلى من الدول العربية الأخرى، مستفيدة من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال معظم السنة. وحققت كل من قطر والعراق أعلى معدلات نمو خلال عام 2008 بلغت على التوالي، 16.4 في المائة و10.9 في المائة، وهي معدلات تجاوزت تلك المحققة خلال عام 2007 بالنسبة لهذين البلدين. ففي قطر، يعزى ارتفاع معدل النمو إلى زيادة إنتاج النفط والغاز، والأداء الجيد لبعض القطاعات الأخرى مثل الصناعات التحويلية وقطاع التشييد والقطاع المصرفي، وذلك إضافة إلى ارتفاع عائدات الصادرات بشكل ملحوظ خلال عام 2008. ويرجع ارتفاع النمو في العراق إلى تحسن الأوضاع الأمنية ومستوى النشاط الاقتصادي، وارتفاع صادرات النفط بشكل ملحوظ خاصة بعد انتهاء فترة انقطاع الإمدادات عبر الخط الذي يمر بكركوك شمال البلاد. كما تحسن أداء النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط مثل الإمارات، والسعودية، والكويت وليبيا، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وزيادة الطلب المحلي على ضوء ارتفاع عائدات التصدير. وبقي النمو بالأسعار الثابتة في الجزائر عند معدل 3.0 في المائة، وتجاوز في كل من البحرين وعمان معدل 6 في المائة، رغم تراجع هذه المعدلات بشكل طفيف عما كانت عليه في عام 2007 نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في هذين البلدين، وخاصة في عمان.

وفي مجموعة الدول الأخرى، سجل كل من الأردن وجيبوتي والسودان وسورية ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا خلال عام 2008 معدلات نمو بالأسعار الثابتة تجاوزت 5 في المائة، بينما سجل كل من تونس واليمن معدل نمو بلغ حوالي 4.6 في المائة و3.9 في المائة على التوالي. وبالمقارنة مع أداء النمو في العام 2007، تحسن الأداء في عام 2008 في كل من جيبوتي نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات في البنية التحتية للموانئ وفي لبنان نتيجة للأداء الجيد لقطاعي العقارات والتجارة وزيادة حركة النشاط السياحي، وفي مصر نتيجة ارتفاع مستوى الطلب المحلي والأداء الجيد لعدد من القطاعات بما فيها قطاع الصناعات التحويلية، وفي المغرب نتيجة للأداء الجيد للقطاع الزراعي بالمقارنة مع العام 2007، وارتفاع القيمة المضافة للقطاعات الأخرى، وفي موريتانيا نتيجة ارتفاع عائدات صادرات النفط والحديد. وفي اليمن تحسن أداء النمو قليلا رغم تراجع إنتاج أهم حقول النفط وانخفاض الاستهلاك المحلي بسبب ارتفاع الأسعار، وذلك بفضل النمو المسجل في عام 2008 في القطاع غير النفطي والمقدر بحوالي 4.8 في المائة. وتراجعت معدلات النمو في عام 2008 عما كانت عليه في عام 2007 في كل من الأردن وتونس، نتيجة لارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية والطاقة، والسلع الوسيطة في الأسواق الدولية، وفي السودان نتيجة لتراجع إنتاج النفط عن المستوى الذي سُجل خلال العام 2007، وفي سورية نتيجة لانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب العوامل المناخية غير المواتية وتراجع أداء قطاع التصدير، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية  
2007 و2008

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية					
	معدل نمو الناتج المحلي بالدولار		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة	
	2008	2007	2008	2007	2008	2007
الأردن	24.9	16.2	24.9	16.2	5.6	6.5
الإمارات	27.4	16.8	27.4	16.8	7.4	5.2
البحرين	31.9	16.4	31.9	16.4	6.1	8.1
تونس	14.7	14.5	10.3	10.2	4.6	6.3
الجزائر	27.0	14.4	18.1	9.2	3.0	3.0
جيبوتي	15.8	10.2	15.8	10.2	5.8	5.1
السعودية	22.1	7.8	22.1	7.8	4.4	3.3
السودان	8.0	24.4	12.0	15.5	7.8	9.7
سورية	28.9	22.1	21.0	18.9	5.2	6.3
العراق	52.3	32.2	46.0	13.3	10.9	5.9
عمان	44.0	13.1	44.0	13.1	6.2	7.7
قطر	44.0	25.1	44.0	25.1	16.4	15.3
الكويت	29.3	12.8	22.1	10.6	6.3	4.4
لبنان	18.3	11.6	18.3	11.6	6.3	4.0
ليبيا	20.2	15.6	18.3	11.2	6.2	6.0
مصر	24.8	21.4	20.4	20.6	7.2	7.1
المغرب	14.1	14.4	7.8	6.6	5.4	2.7
موريتانيا	28.2	4.4	25.3	0.6	5.1	1.0
اليمن	21.0	13.5	21.5	14.6	3.9	3.3

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2009، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

متوسط نصيب الفرد من الناتج: ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 4,755 دولار في عام 2007 إلى حوالي 5,858 دولار في عام 2008، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 23.2 في المائة، مقابل معدل نمو بلغ 12.3 في المائة في عام 2007. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن مستوى دخل الفرد في كل الدول العربية بمعدلات تراوحت بين 5.3 في المائة في السودان و47.9 في المائة في العراق. ولم يطرأ تغيير كبير على ترتيب الدول العربية، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة في الترتيب حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاث الأولى من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل في عام 2008. وحافظت الدول العربية الأقل دخلاً وهي السودان، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا على موقعها في آخر الترتيب بين الدول العربية، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)  
متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي  
2008-2000

(دولار أمريكي)										
الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	معدل النمو (%) 2008-2007
قطر	28784	27024	28393	32777	41976	47818	54534	57946	70651	21.9
الإمارات	23365	21758	21987	24412	28379	33690	39816	43815	52574	20.0
الكويت	16927	15562	16136	19271	22472	28182	33273	34431	43046	25.0
البحرين	12582	12169	12635	14127	13635	15140	16512	17754	21668	22.0
عمان	8097	7829	7899	9202	10213	12318	14282	15180	20898	37.7
السعودية	9203	8723	8772	9743	11095	13640	15041	15835	18898	19.3
ليبيا	6130	5141	3641	4227	5206	6848	8071	9038	10520	16.4
لبنان	4430	4493	4902	5225	5635	5617	5729	6353	7466	17.5
متوسط الدول العربية	2518	2414	2393	2615	3056	3647	4234	4755	5858	23.2
الجزائر	1801	1772	1810	2131	2637	3133	3503	3939	4916	24.8
تونس	2032	2073	2366	2539	2844	2901	3076	3487	3959	13.5
الأردن	1742	1803	1880	1949	2130	2300	2614	2971	3630	22.2
العراق	871	713	682	403	910	1192	1904	2442	3611	47.9
سورية	1159	1210	1207	1236	1392	1555	1785	2128	2677	25.8
المغرب	1288	1295	1366	1655	1862	1916	2079	2342	2632	12.4
مصر	1573	1506	1291	1205	1276	1279	1505	1791	2192	22.4
السودان	432	492	553	635	771	994	1253	1519	1599	5.3
اليمن	526	544	569	604	680	817	923	1011	1181	16.8
جيبوتي	813	818	820	839	867	895	942	1007	1131	12.3
موريتانيا	405	412	413	453	513	623	884	901	1128	25.2

\* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في عام 2008.  
المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

وسجلت عشرة دول عربية زيادات في متوسط دخل الفرد لديها يفوق نسبة 20 في المائة في عام 2008، كما حققت بقية الدول العربية زيادات تجاوزت 10 في المائة ما عدا السودان حيث سجل زيادة في متوسط دخل الفرد نسبتها 5.3 في المائة. وحققت الدول المصدرة للنفط زيادات في دخل الفرد أعلى من بقية الدول، بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية. وبلغت نسبة أعلى إلى أدنى دخل حوالي 63 ضعفاً في عام 2008.

## التضخم

تشير بيانات معدلات التضخم، المقدرة من خلال التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إلى ارتفاع متوسط معدل نمو الأسعار في الدول العربية خلال عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 من 7.3 في المائة إلى 10.2 في المائة. وسجل اليمن أعلى معدلات للتضخم خلال عام 2008 بمعدل 19.0 في المائة، ومصر 18.3 في المائة، والسودان 16.1 في المائة، وسورية 15.1 في المائة، وقطر 15.0 في المائة، وسُجّلت أدنى معدلات التضخم في العراق والبحرين بمعدلات بلغت على التوالي 2.7 في المائة و3.5 في المائة، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)  
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك  
2008-2000

(نسب مئوية)	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الدول العربية
	13.9	4.7	6.3	3.5	3.4	1.6	1.8	1.8	0.7	الأردن
	11.5	11.1	9.3	6.2	5.0	3.1	2.9	2.8	3.1	الإمارات
	3.5	3.3	2.0	2.6	2.3	1.7	-0.5	-1.2	-0.7	البحرين
	5.0	3.2	4.5	3.9	1.2	2.7	2.8	1.9	2.9	تونس
	4.4	3.5	2.5	1.6	3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	الجزائر
	5.0	5.0	3.5	3.1	3.1	2.1	1.5	2.4	-2.9	جيبوتي
	9.9	4.1	2.2	0.7	0.3	0.6	0.2	-1.1	-1.1	السعودية
	16.1	7.5	7.2	8.5	8.4	7.7	8.3	4.9	8.0	السودان
	15.1	4.5	10.0	7.8	4.7	4.8	1.0	3.0	-0.6	سورية
	2.7	30.8	53.2	37.0	27.0	33.6	19.3	16.4	5.0	العراق
	12.4	5.9	3.2	1.9	0.7	0.2	-0.3	-0.8	-1.2	عمان
	9.9	1.9	3.8	3.5	3.0	4.4	5.7	1.2	2.8	فلسطين
	15.0	13.8	11.8	8.8	6.8	2.3	0.2	1.5	1.7	قطر
	10.6	5.5	3.1	4.1	1.3	1.0	0.9	1.3	1.8	الكويت
	10.8	4.1	5.6	0.0	3.0	1.3	1.8	0.0	0.0	لبنان
	10.4	6.7	3.3	2.0	-2.3	-2.0	-9.8	-9.2	-2.9	ليبيا
	18.3	9.5	7.8	4.0	16.2	5.8	2.4	2.1	2.8	مصر
	3.9	2.0	3.3	1.0	1.5	1.2	2.8	1.9	1.9	المغرب
	7.3	7.3	6.2	12.1	10.4	5.3	5.3	7.7	6.8	موريتانيا
	19.0	12.6	18.4	11.4	12.5	10.8	12.2	11.9	4.6	اليمن

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

وتعزى الزيادة المسجلة في معدلات التضخم في عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007، في معظم الدول العربية إلى زيادة أسعار السلع الغذائية، وارتفاع أسعار الوقود، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي. ففي الدول العربية المصدرة للنفط، يعزى ارتفاع الطلب المحلي إلى زيادة الإنفاق الحكومي والخاص نتيجة ارتفاع عوائد صادرات النفط خلال السنوات القليلة الماضية. وفي المقابل، أدى ارتفاع تكلفة استيراد النفط والسلع الغذائية في الدول المستوردة لهذه السلع إلى زيادة الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ، وبوجه خاص، في الأردن وتونس والسودان ولبنان ومصر واليمن.

## الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

شهد عام 2008 زيادة في الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث زادت حصته في الناتج من 39.5 في المائة في عام 2007 إلى 43.4 في المائة في عام 2008، وذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية لهذا القطاع بنسبة 38.6 في المائة، في ضوء ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال النصف الأول من عام 2008. وقد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية إلى تراجع حصص بقية القطاعات، رغم تسجيلها ارتفاعا في معدلات نموها بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2007. ويأتي قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، يليه قطاع الصناعات التحويلية، الملحق (3/2) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)  
الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية  
1995 و 2000 و 2007-2008

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2008-2007	2007-2006	2000-1995	2008	2007	2000	1995	
31.4	14.1	9.5	64.0	61.4	56.5	50.5	قطاعات الإنتاج السلمي منها:
14.2	11.2	4.0	5.4	6.0	8.3	9.7	الزراعة
38.6	13.6	15.2	43.4	39.5	31.0	21.6	الصناعات الإستخراجية
20.2	14.7	5.9	8.9	9.3	10.6	11.3	الصناعات التحويلية
20.1	21.0	3.3	6.2	6.5	6.5	8.0	باقي قطاعات الإنتاج
18.9	16.9	4.7	36.0	38.1	40.9	45.9	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
17.7	13.2	3.3	10.1	10.8	12.6	15.1	الخدمات الحكومية
20.1	16.5	4.6	9.1	9.6	10.6	12.0	التجارة والمطاعم والفنادق
-116.4	-29.6	0.5	0.0	0.5	2.6	3.6	صافي الضرائب غير المباشرة
26.2	15.1	7.1	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (3/2) و(4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.  
\* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

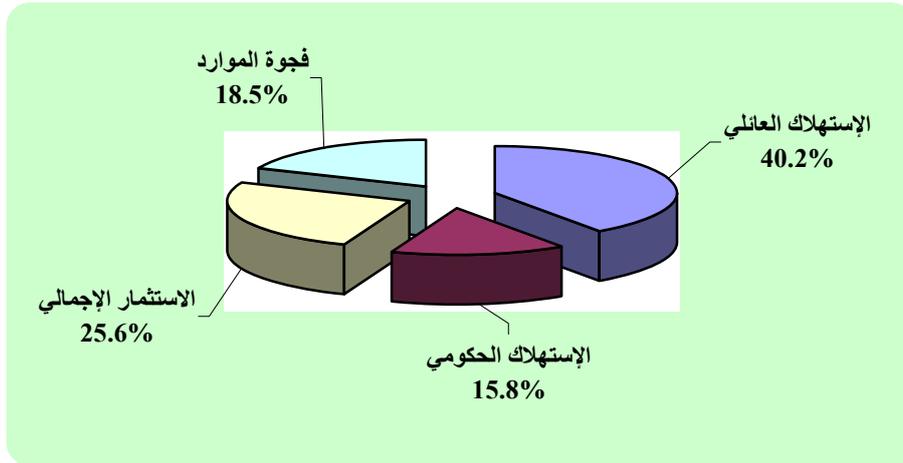
وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات في تكوين الناتج بين الدول العربية، إذ احتل قطاع الصناعات الإستخراجية في عام 2008 المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج في ثلاث عشرة دولة عربية، وحاز قطاع الصناعات التحويلية على المرتبة الأولى في تونس بحصة بلغت 18.5 في المائة، بينما احتل قطاع الزراعة والصيد والغابات المرتبة الأولى في السودان بحصة بلغت 29.3 في المائة، وقطاع الخدمات الحكومية في المغرب والأردن بحصص بلغت 17.5 في المائة و15.2 في المائة على التوالي، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في لبنان وسورية بحصص بلغت على التوالي 28.8 في المائة و28.2 في المائة، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين في جيبوتي بحصة قدرها 24.6 في المائة.

وتحققت أعلى معدلات النمو بالأسعار الجارية في عام 2008 في قطاعات الإنتاج السلعي، وخاصة في قطاع الصناعات الإستخراجية، في تسع دول عربية. وسجلت أعلى معدلات النمو في قطاع التمويل والتأمين والمصارف في كل من البحرين والجزائر، والمغرب، وقطاع الإسكان والمرافق في جيبوتي، وقطاع الخدمات الحكومية في قطر، وقطاع الخدمات الاجتماعية الأخرى في السودان واليمن، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين في العراق، وقطاع التشييد في ليبيا.

### الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بلغت حصة الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة 56.0 في المائة في عام 2008. وبلغت حصة الاستثمار نحو 25.6 في المائة، بينما كانت حصة فجوة الموارد حوالي 18.5 في المائة، الشكل (3).

الشكل (3) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2008



المصدر: الملحق (5/2).

وفي حين انخفضت حصة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، ارتفع معدل نموه إلى 19.9 في المائة وذلك مقارنة مع 17.4 في المائة في عام 2007. وزادت حصة الاستثمار من الناتج حيث ارتفع معدل نموه بالأسعار الجارية من 26.6 في المائة في عام 2007 إلى 32.6 في المائة في عام 2008. وفي مقابل انخفاض حصة الاستهلاك في الإنفاق في عام 2008، زادت حصة فجوة الموارد نتيجة للأداء الجيد لقطاع الصادرات، وبذلك ارتفعت نسبة تغطية صادرات السلع والخدمات للواردات في الدول العربية كمجموعة، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)  
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق  
1995 و 2000 و 2007 و 2008

(نسب مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2008	2007	2000-1995	2008	2007	2000	1995	
19.9	17.4	4.6	56.0	58.9	68.8	77.5	الإستهلاك النهائي
19.9	18.4	4.0	40.2	42.3	49.5	57.3	الإستهلاك العائلي
20.0	14.7	6.0	15.8	16.6	19.3	20.3	الإستهلاك الحكومي
32.6	26.6	4.4	25.6	24.4	19.0	21.6	الاستثمار الإجمالي
*	*	*	18.5	16.8	12.2	0.9	فجوة الموارد
28.0	17.3	11.1	61.7	60.8	44.5	37.0	صادرات السلع والخدمات
23.9	28.9	4.8	43.2	44.0	32.3	36.1	واردات السلع والخدمات
26.2	15.1	7.1	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و(6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستهلاك النهائي: تزامن تراجع حصة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 مع تراجع في حصة الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي. وذلك بالرغم من زيادة معدل نمو هذين المكونين خلال الفترة نفسها، حيث بلغ معدل نمو الاستهلاك الحكومي حوالي 20.0 في المائة في عام 2008 بالمقارنة مع معدل نمو متقارب للاستهلاك العائلي بلغ نحو 19.9 في المائة.

الجدول رقم (6)  
متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك في عام 2008\*  
(دولار في اليوم)

(دولار أمريكي)

الإستهلاك الحكومي للفرد	الإستهلاك العائلي للفرد	الإستهلاك الإجمالي للفرد	
13.38	62.38	75.76	الإمارات
35.46	38.71	74.18	قطر
14.8	32.7	47.5	الكويت
8.72	18.51	27.23	عمان
7.86	18.80	26.66	البحرين
10.6	14.2	24.8	السعودية
6.08	13.19	19.27	لبنان
1.9	8.4	10.4	الأردن
2.92	7.10	10.02	ليبيا
2.5	6.5	9.0	مجموع الدول العربية
1.5	6.72	8.3	تونس
2.94	3.44	6.38	العراق
1.79	3.90	5.70	الجزائر
1.28	4.29	5.58	المغرب
0.87	4.31	5.18	سوريه
0.65	4.38	5.03	مصر
1.01	2.81	3.83	جيبوتي
0.37	3.30	3.67	السودان
0.40	2.2	2.6	اليمن
0.62	1.80	2.41	موريتانيا

\* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس نصيب الفرد من الإستهلاك الإجمالي.  
المصدر: الملحقان (5/2) و(8/2).

واستمر التباين الواضح في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي في الدول العربية في عام 2008، حيث تراوح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في اليوم ما بين حوالي 76 دولار ودولارين، في حين بلغ متوسط الاستهلاك الإجمالي للفرد في الدول العربية كمجموعة حوالي 9 دولار باليوم. ونالت الإمارات أعلى ترتيب في الدول العربية من حيث متوسط الاستهلاك النهائي والعائلي اليومي للفرد بحوالي 76 دولار و62 دولار على التوالي. وسجلت قطر أعلى قيمة لنصيب الفرد من الإنفاق الحكومي بحوالي 35 دولار باليوم. وسُجلت أدنى حصة للاستهلاك الإجمالي للفرد في اليمن بحوالي دولارين، الجدول رقم (6).

**الإنفاق الاستثماري والادخار:** ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية في عام 2008 بنسبة 32.6 في المائة في الدول العربية كمجموعة، ويعتبر هذا النمو تواصلًا لاتجاه النمو المرتفع الذي سجله الإنفاق الاستثماري منذ بداية التسعينات وتزايد وتيرته منذ بداية الطفرة النفطية الأخيرة. وسجلت كل من الإمارات والعراق أعلى معدلات نمو في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية بنسبة 67.7 في المائة و49.6 في المائة، تليهما عُمان بنسبة 41.5 في المائة، ثم البحرين والجزائر وقطر بمعدلات تجاوزت 35 في المائة. ويُعزى الارتفاع في معدلات نمو الاستثمار في هذه الدول إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط في هذه الدول وتسجيلها فوائض ومعدلات ادخار محلي مرتفعة، الجدول رقم (7).

**الجدول رقم (7)**  
**الاستثمار والادخار المحلي في الدول العربية 2008**

(نسب مئوية)			
الدولة	معدل الإدخار	معدل الاستثمار	معدل نمو الاستثمار
مجموع الدول العربية	44.0	25.6	32.6
الأردن	-4.4	37.6	27.6
الإمارات	47.4	28.4	67.7
البحرين	55.1	28.0	39.5
تونس	23.8	27.8	24.1
الجزائر	57.7	37.4	37.3
جيبوتي	-23.4	19.1	14.3
السعودية	52.1	20.8	19.2
السودان	16.1	20.2	12.2
سورية	29.3	27.0	27.8
العراق	35.5	20.6	49.6
عمان	52.4	30.4	41.5
قطر	61.7	30.1	35.2
الكويت	59.7	18.9	15.5
لبنان	5.8	28.9	35.0
ليبيا	65.2	23.5	27.6
مصر	16.2	22.3	33.1
المغرب	22.6	35.9	26.0
موريتانيا	21.9	19.0	9.7
اليمن	19.4	24.2	24.7

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقين (2/5) و(2/6).

بالإضافة إلى ذلك، يرجع النمو المرتفع للاستثمار في العراق إلى مواصلة جهود الإعمار وتطوير الطاقة الإنتاجية فيه، وفي قطر إلى استكمال عدد من المشاريع خاصة في قطاع الغاز المسال وفي قطاع البناء السكني والصناعي. وسجلت كل من السعودية وموريتانيا أدنى معدلات نمو للاستثمار. وقابلت بعض الدول العربية مثل الأردن، وتونس، وجيبوتي، والسودان، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن عجز الادخار المحلي من خلال الادخار الأجنبي مما أدى إلى عجز مقابل في الميزان الجاري.

**صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد:** ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات من حوالي 915 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 1,171 مليار دولار في عام 2008، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ 28 في المائة. وارتفعت قيمة الواردات من حوالي 662 مليار دولار في عام 2007 إلى 820 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 24 في المائة. وبذلك تحسن وضع الميزان الجاري للسلع والخدمات، وتحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية كمجموعة من 138.3 في المائة في عام 2007 إلى 142.8 في المائة في عام 2008<sup>(1)</sup>.

### الأداء الاقتصادي والفقير في الدول العربية

استهدفت الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق تنمية مستدامة وعادلة، والقضاء على الفقر في مختلف بقاع العالم تحقيق ثمانية أهداف، أصبحت تعرف بـ "الأهداف الإنمائية للألفية"، والتي تم تضمينها في إطار توصيات مؤتمر قمة الألفية الذي نظّمته الأمم المتحدة بمقرها في شهر سبتمبر من العام 2000. وتم تضمين التقليل من فقر الدخل في الهدف الأول من أهداف الألفية، والمتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولارا واحدا مع حلول عام 2015، إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في العام 1990.

تُعد نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بدولار أمريكي واحد للفرد في اليوم في المنطقة العربية من أدنى نسب الفقر بين مختلف مناطق العالم. وسجلت معدلات الفقر في المنطقة بين عامي 1990 و2004، انخفاضا نسبيا حيث تراجعت من 2.3 في المائة في العام 1990 إلى 1.5 في المائة في العام 2004<sup>(2)</sup>. وهذا يُعتبر مؤشرا لتقدم المنطقة ككل نحو تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية. إلا أن تحليل وضع الفقر في الدول العربية باستخدام خط الفقر الدولي، رغم أهميته من منطلق المقارنة بين دول ومناطق العالم، لا يعكس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة على حدة، الإطار رقم (1).

(1) تم احتساب هذه النسب بناء على بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).  
(2) تخص هذه النسب منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم معظم الدول العربية. المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الدولي 2008، ص 46.

### الإطار رقم (1)

#### تطور قياس خط الفقر الدولي

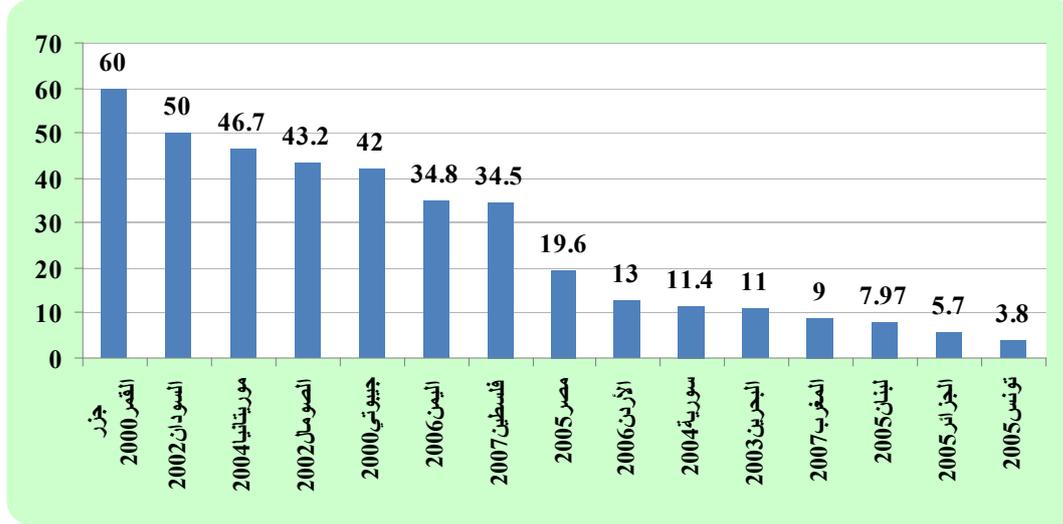
يهدف تحديد خط الفقر إلى التعرف على الأفراد أو الأسر الذين لا يستطيعون مقابلة احتياجاتهم الأساسية كما يلخصها هذا الخط. وتُقدر معدلات الفقر الوطنية عادة على أساس مفهوم الدخل أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي، مستندة في ذلك إلى خطوط الفقر الوطنية. ولا يمكن استخدام هذه المعدلات والخطوط الوطنية لأغراض المقارنات الدولية نظراً لاختلاف أسعار السلع والخدمات بين الدول، مما يجعل مقارنة مستوى دخلها، بعد تحويلها إلى عملة موحدة مثل الدولار، غير دقيقة ومضللة. لهذا السبب تم إطلاق برنامج المقارنات الدولية سنة 1968 تحت إشراف الأمم المتحدة وبدعم علمي من خبراء من جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ودعم مادي كبير من البنك الدولي ودول عديدة. يهدف البرنامج إلى الحصول على تقديرات للإنفاق والنتائج باستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية، أي بعد الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأسعار بين هذه الدول بحيث أن القدرة الشرائية لأي وحدة من العملة الأجنبية، مثل الدولار، في السوق المحلية هي نفس قدرتها في السوق الأمريكية، أو في أي سوق أخرى.

ساهم التقدم في تنفيذ برنامج المقارنات الدولية، في تقدير أول خط فقر دولي على أساس تعادل القوى الشرائية بأسعار 1985، في إطار تقرير التنمية الدولية للعام 1990، وقدر آنذاك خط الفقر بدولار واحد في اليوم. ثم تم بعد ذلك تحديث خط الفقر باستخدام أسعار 1993 الذي قدر بحوالي 1.08 دولار في اليوم. وبناءً على تقييم ورد في تقرير للأمم المتحدة في عام 1998، عُرف بتقرير ريتن\*، تمت فيه الإشارة إلى وجود بعض المشاكل المنهجية في عمليات قياس الفرق بين الأسعار في مختلف الدول منها اختلاف نوعية السلع، مما يعني أن المقارنات السابقة قامت على بخس في تقدير مستويات الفقر الحقيقية في العديد من دول العالم. وبناءً على ملاحظات التقرير المذكور، تم تحسين تقدير الأسعار في مسح برنامج المقارنات الدولية للعام 2005. وفي ضوء ذلك المسح تمت إعادة تقدير خط الفقر الدولي بحوالي 1.25 دولار في اليوم باستخدام أسعار 2005 المعادلة للقوى الشرائية. ويُمثل هذا الخط متوسط خط الفقر لأفقر 15 دولة في العالم بدلالة الاستهلاك للفرد. وباستخدام خط الفقر الجديد فإن عدد الفقراء في الدول النامية للعام 2005 يُقدر بحوالي 1.4 مليار نسمة أي شخص واحد لكل أربعة أشخاص، بالمقارنة مع 1.9 مليار أي شخص واحد لكل شخصين في العام 1981. وبالإضافة إلى خط الفقر 1.25 دولار باليوم، يستخدم خط 2 دولار باليوم أيضاً، كما في التقديرات السابقة، كحد أعلى لخط الفقر، وهو يمثل حالياً وسيط خطوط الفقر بالنسبة للدول النامية ككل.

\* United Nations, 1998, *Evaluation of the International Comparison Programme* ("Ryten Report").

وتبين مؤشرات الفقر في الدول العربية، المستندة إلى خطوط الفقر الوطنية حسب أحدث بيانات متوفرة، وجود مجموعتين من الدول. تضم المجموعة الأولى الدول التي يزيد فيها معدل الفقر عن 30 في المائة والمكونة من الدول الأقل دخلاً مثل جزر القمر، والسودان، وموريتانيا، والصومال، وجيبوتي، واليمن وفلسطين. وتضم المجموعة الثانية كلا من مصر، والأردن، وسورية، والبحرين، والمغرب، ولبنان، والجزائر وتونس التي يتراوح فيها معدل الفقر بين 19.6 في المائة في مصر، و3.8 في المائة في تونس. ورغم عدم توفر بيانات رسمية حول وضع الفقر في بقية الدول العربية، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن نسب الفقر فيها تعد ضئيلة نسبياً، الشكل (4).

الشكل (4) : نسب الفقر في الدول العربية وفق خطوط الفقر الوطنية  
(آخر بيانات متوفرة)



المصدر: الملحق (7/2).

وتشير البيانات الخاصة باتجاهات الفقر في الدول العربية بناءً على خطوط الفقر الوطنية إلى وجود تحسن بين بداية عقد التسعينات وأحدث بيانات متوفرة عن عدد من الدول مثل الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، وسورية، ومصر، والمغرب وموريتانيا. ومما يدل على تقدم هذه الدول في تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية غير أن دولاً مثل جزر القمر، وجيبوتي واليمن شهدت تدهوراً في مدى انتشار الفقر بين السكان خلال الفترة نفسها، الملحق (7/2).

وحيث أن تخفيف الفقر يتوقف بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، على توزيع الدخل، فإنه كلما تحسن توزيع الدخل وأصبح أكثر عدالة، مع ثبات الأشياء الأخرى على حالها، انخفضت مستويات الفقر، وبالعكس. وفي هذا الخصوص، تزامن تراجع معدلات الفقر في الفترة بين بداية عقد التسعينات وآخر بيانات متوفرة عن كل من الأردن وموريتانيا تحسناً في وضع توزيع الدخل، بينما تراجع توزيع الدخل، بدلالة زيادة مؤشر جيني لتوزيع الدخل<sup>(3)</sup>، بشكل طفيف في بقية الدول التي تراجع فيها معدلات الفقر. أما بالنسبة للدول التي شهدت زيادة في معدلات الفقر، فقد تراجع فيها وضع توزيع الدخل، ما عدا اليمن حيث انخفض مؤشر جيني معلنا تحسناً في توزيع الدخل، رغم ارتفاع معدلات الفقر، نتيجة تأثير الفقراء بدرجة أقل من تأثير غير الفقراء بتراجع مستوى الدخل.

ويأخذ الفقر في أغلب الدول العربية المتوفر عنها بيانات، طابعا ريفيا حيث أن معدلات الفقر في الأوساط الريفية أعلى من معدلات الفقر في الأوساط الحضرية. كما أن الريف يحتضن غالبية الفقراء في هذه الدول، حيث يأوي الريف أكثر

(3) يقيس معامل جيني مدى عدالة توزيع الدخل بحيث تقع قيمة هذا المعامل بين الصفر (حالة العدالة الكاملة) والواحد الصحيح أو 100 في المائة (حالة عدم العدالة القصوى).

من ثلاثة أرباع الفقراء في كل من مصر، واليمن، وموريتانيا، وفراة الثلثين في كل من تونس والمغرب. وهذا يدعو إلى تركيز سياسات مكافحة الفقر على المناطق والمجتمعات الريفية لتنمية وتوسيع نطاق الأنشطة المرتبطة بهم، خاصة في القطاع الزراعي، وتوسيع برامج التنمية الريفية القائمة، ودعم أنشطة الصناديق الاجتماعية في تلك المناطق لاسيما عن طريق النشاط الإقراضي لتمكين الفقراء من امتلاك الأصول الإنتاجية، وتحسين نفاذهم إلى المرافق العامة والخدمات الأساسية، مثل التعليم والتدريب والصحة، الجدول رقم (8).

**الجدول رقم (8)**  
**نسب الفقر في بعض الدول العربية حسب المناطق وخطوط الفقر القطرية**  
**(آخر بيانات متوفرة)**

الدولة	السنة	الإجمالي	حضر	ريف
الأردن	2006	13.0	11.3	19.0
تونس	2005	3.8	1.9	7.1
الجزائر	2005	5.7	3.2	10.2
سورية	2004	11.4	8.7	14.2
مصر	2006	19.6	14.6	23.4
المغرب	2007	9.0	4.8	14.5
موريتانيا	2004	46.7	28.9	59.0
اليمن	2006	34.8	20.7	40.1

المصدر: مصادر رسمية وطنية، وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر دولية ووطنية متفرقة.

## التطورات الاجتماعية

حققت الدول العربية، خلال الفترة 2000-2008، تقدماً معتبراً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وبشكل خاص في مجالات مكافحة الفقر، وتعميم التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين. ويتضح هذا من التطور الإيجابي المنتظم لعدد من المؤشرات الاجتماعية، من بينها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية والصرف الصحي الملائم. ويأتي هذا التقدم تنويجاً لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها الذي حققته الدول العربية منذ سبعينيات القرن الماضي.

ورغم التطورات الإيجابية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية، فإن غالبية الدول العربية لا زالت تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية لمقابلة الطلب المتنامي عليه، خاصة في الدول العربية الأقل نمواً، ورفع كفاءة الموارد البشرية. ولقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية، وفقاً لدليل التنمية البشرية لعام 2006، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي لعام 2006، حوالي 0.713 (تنمية بشرية متوسطة: 0.690)، وهو ما يزيد عن نظيره على مستوى الدول النامية البالغ 0.688، إلا أنه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ 0.925<sup>(4)</sup>.

## السكان

**حجم السكان ومعدل النمو:** يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2008 بحوالي 334.5 مليون نسمة، وزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عن عام 2007، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً، ولم يشهد انخفاضاً ملحوظاً بالمقارنة مع ما كان عليه في الفترة 1985-1995، حيث يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء<sup>(5)</sup>.

وقد سجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني في عام 2008 حيث بلغ 18.1 في المائة، تلتها البحرين 8.1 في المائة، ثم الإمارات 6.2 في المائة، وعمان بمعدل 4.5 في المائة. ويزيد معدل النمو السكاني على 3 في المائة في كل من اليمن والكويت وليبيا وجيبوتي والعراق، الملحق (8/2).

وتمكنت بعض الدول العربية من الوصول إلى معدلات مقبولة للنمو السكاني بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة. ويتراوح معدل النمو السكاني في هذه الدول بين 2 في المائة إلى حوالي 2.5 في المائة، وهي موريتانيا وسورية والسودان والسعودية والأردن. وقد نجحت مصر في الوصول إلى معدل نمو سكاني أقل من 2 في المائة، حيث بلغ 1.9 في المائة في عام 2008، كما استمر انخفاض هذا المؤشر في كل من المغرب (1.59 في المائة)، والجزائر (1.73 في المائة)، وتونس (1.00 في المائة)، ولبنان (0.64 في المائة).

ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الارتفاع في صافي الهجرة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

**التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، والتوزيع الحضري والريفي:** تشير البيانات المتاحة لعام 2008 إلى تفاوت كبير في عدد السكان بين الدول العربية، حيث يرتفع في مصر إلى 74.2 مليون نسمة، ويبلغ في كل من السودان 38.2 مليون نسمة، والجزائر 34.6 مليون، نسمة والمغرب 32.6 مليون نسمة، والعراق 30.6 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان جيبوتي أقل من مليون نسمة.

(4) تقرير التنمية البشرية (2008).

(5) World Development Report (2009), The World Bank, Washington, D.C.

أما الكثافة السكانية في عام 2008، فبلغت 23.5 نسمة في كل كم<sup>2</sup>، وتعتبر هذه الكثافة السكانية ضعيفة نسبياً إذا ما تمت مقارنتها بالمؤشر نفسه في الولايات المتحدة (32 نسمة/ كم<sup>2</sup>) والصين (140 نسمة/ كم<sup>2</sup>) والهند (368 نسمة/ كم<sup>2</sup>)، وألمانيا (236 نسمة/ كم<sup>2</sup>).

وتتسم البحرين بأعلى معدل كثافة سكانية بين الدول العربية في عام 2008، حيث بلغ 1589 نسمة/ كم<sup>2</sup>، تليها لبنان (380 نسمة/ كم<sup>2</sup>)، ثم الكويت (201 نسمة/ كم<sup>2</sup>)، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا 3 نسمة/ كم<sup>2</sup> و4 نسمة/ كم<sup>2</sup> على التوالي.

بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2007 حوالي 55.6 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع مثيلتها على المستوى العالمي البالغة (49 في المائة) وفي الدول النامية البالغة (44 في المائة)<sup>(6)</sup>. وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، عدا مصر والسودان والصومال وموريتانيا واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت ثابتة في كل من مصر والإمارات منذ العام 1980، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في الدول العربية الأخرى. ويختلف حجم الهجرة من الريف إلى الحضر فيما بين الدول العربية خلال الفترة 1980 – 2007، حيث كان معدل النزوح إلى المدن محدوداً بعض الشيء في كل من سورية والعراق وموريتانيا واليمن. ويرجع ذلك إلى الإمكانيات الزراعية المتوفرة في بعض تلك الدول، وإلى الاكتظاظ السكاني، وانعدام فرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، وعدم كفاية وملاءمة البنى الأساسية في المدن، الملحق (9/2).

**التوزيع العمري للسكان:** تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15- 65 سنة) بلغت 61.6 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2006. وما زالت نسبة الفئة العمرية (15 سنة فأقل) تمثل حوالي ثلث سكان تلك الدول، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من 4.1 طفل في عام 2000 إلى 3.2 طفل لكل امرأة في عام 2007. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز 40 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا والسودان وفلسطين والصومال، ويتراوح بين 20 في المائة و38 بالمائة في الدول العربية الأخرى، باستثناء الإمارات وقطر. ويؤدي كبر حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى زيادة الحاجة للتوسع في برامج تنشئة ورعاية الشباب، الملحق (9/2).

## الأوضاع الصحية

**العمر المتوقع عند الولادة:** ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 69 سنة في عام 2007. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد قارب أو زاد عن 70 سنة في جميع

(6) قاعدة معلومات البنك الدولي (2008).

الدول العربية، عدا جيبوتي التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 43.3 سنة، والسودان حوالي 49.1 سنة والصومال حوالي 48.9 سنة وموريتانيا حوالي 59.6 سنة واليمن حوالي 62.5 سنة، الملحق (10/2).

**وفيات الأطفال:** بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية، والذي يدل على مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول، في عام 2007، نحو 41 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وتعتبر هذه النسبة أقل من نظيرتها في الدول النامية وعلى المستوى العالمي في 2006، اللتين بلغتا على التوالي 54 حالة وفاة و50 حالة وفاة لكل ألف مولود حي<sup>(7)</sup>. وتوجد أدنى المعدلات على المستوى العربي في الإمارات وقطر، حيث انخفض المعدل دون 8 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2007. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الدول العربية نحو 54 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2007. وقد تجاوز هذا المعدل 100 حالة وفاة في جيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن هذا المؤشر قد تحسن في الدول العربية الأخرى، الملحق (10/2).

### مؤشرات الرعاية الصحية

**نطاق الخدمات الصحية:** تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث زادت في العام 2004 نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية عن 90 في المائة، في كل من الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وسورية، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا ومصر. بينما تصل هذه النسبة إلى 70 في المائة في المغرب و66 في المائة في السودان و63 في المائة في موريتانيا و50 في المائة في اليمن. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر، إذ يحصل سكان المناطق الحضرية على نسبة أكبر من الخدمات الصحية، الملحق (11/2).

كما تشير البيانات المتاحة، لعام 2006، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، في ثلاثة عشر دولة عربية بين 103 طبيباً في تونس و240 طبيباً في لبنان، وبين 130 ممرضة في لبنان و500 ممرضة في ليبيا. وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والسودان وجيبوتي والصومال ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، بين 4 أطباء و30 طبيباً وبين 4 ممرضات و90 ممرضة. كما تعاني هذه الدول، باستثناء جيبوتي، من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق فيها هذا العدد 1.3 ألف شخص ليصل إلى حوالي 1.7 ألف شخص في موريتانيا، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى، باستثناء المغرب، ما بين 270 شخصاً و770 شخصاً.

**الإنفاق على الصحة:** تبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة في عام 2006 وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي بين 2.2 في المائة في الكويت وموريتانيا

(7) قاعدة معلومات البنك الدولي (2008).

(مع تفاوت مستوى الدخل المحلي الإجمالي)، و12.8 في المائة في فلسطين. وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.4 بالمائة في العراق و16.5 في المائة في تونس، الملحق (11/2).

من جهة أخرى، تصنف الدول العربية إلى مجموعتين من ناحية درجة الاعتماد على أي من القطاعين العام أو الخاص في الإنفاق على الخدمات الصحية. ويتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 12 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) على الصحة إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة بين 63.1 في المائة في الأردن و 84 في المائة في عمان، وتضم هذه المجموعة الكويت وعمان والأردن والجزائر وموريتانيا والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وجيبوتي وليبيا والعراق.

**المياه والصرف الصحي:** تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين نجاح الدول العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية كمجموعة، حيث بلغ هذا المؤشر 81.7 في المائة في الدول العربية في عام 2006، مقارنة بحوالي 80 في المائة في الدول النامية<sup>(8)</sup>. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في المدن حوالي 91.3 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف 74.2 في المائة في عام 2006.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة لعام 2006 إلى أنها تتوفر لجميع السكان في أربع دول، هي الكويت ولبنان والإمارات وقطر. في حين تتوفر لأكثر من 90 في المائة من السكان في ست دول أخرى، هي مصر والأردن وتونس والسعودية وجيبوتي وفلسطين. بينما تنخفض هذه النسبة إلى 70 في المائة في السودان، و 66 في المائة في اليمن، و 60 في المائة في موريتانيا، و 29 في المائة في الصومال، الملحق (12/2).

وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي الذي يرمي إلى تخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف.

وبالنسبة لمدى توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية في عام 2006، تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي نحو 70.8 في المائة، مقارنة

(8) قاعدة معلومات البنك الدولي (2008)، بناء على إحصائيات 2004.

بمتوسط الدول النامية البالغ 51.4 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 57 في المائة<sup>(9)</sup>. ويلاحظ التفاوت الكبير في توفير خدمة الصرف الصحي الملائم بين سكان الحضر وسكان الريف، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر نحو 86.4 في المائة في عام 2006. وتشير البيانات المتاحة للدول فرادى إلى أن كلا من الكويت وقطر قد وفرتا خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن ست دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة، وهي السعودية وفلسطين والإمارات وليبيا والجزائر وسورية، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لأقل من ربع السكان تقريباً في كل من موريتانيا والصومال، الملحق (12/2).

## التعليم

وفقاً لأهداف الألفية، يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، ويتبين من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق هذا الهدف في متناول جميع الدول العربية، عدا السودان وجيبوتي، حيث لا يتجاوز فيهما معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في عام 2006، نسبة 66 في المائة و44 في المائة على التوالي. وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في جميع الدول العربية، خلال الفترة 1990-2006، حيث تجاوز 100 في المائة في كل من الإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسورية وقطر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا، و 90 في المائة في كل من الأردن والسعودية والكويت ولبنان، و 80 في المائة في كل من اليمن وفلسطين وعمان والعراق، الملحق (13/2).

## مؤشرات التعليم

**القيد في التعليم الأساسي:** يلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي للتعليم الأساسي في الفترة 1990-2006 في معظم الدول العربية. كما تشير البيانات إلى أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان واليمن والعراق، قد وفرت فرصاً شبيهة متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملحق (13/2).

**القيد في مرحلة التعليم الثانوي:** يتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2006، حسب البيانات المتاحة، 80 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان والكويت ولبنان وليبيا وفلسطين وقطر ومصر، بينما يتراوح هذا المعدل ما بين 22 في المائة و48 في المائة في جيبوتي، والسودان، والعراق، وموريتانيا واليمن. وتشير بيانات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة 1990-2006، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول العربية، ما عدا العراق واليمن.

<sup>(9)</sup> قاعدة معلومات البنك الدولي (2008).

أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، فقد كان اتجاهه تصاعدياً في الدول المتوفرة بياناتها. ويلاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع في الأردن في تلك الفترة من حوالي 32.8 في المائة إلى 82.3 في المائة. وقد شهدت تونس والكويت والسعودية تحسناً جيداً في هذا المؤشر، حيث بلغت زيادته أكثر من حوالي 20 نقطة مئوية في كل من هذه الدول.

ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي في عام 2006 إلى تجاوز معدلات قيد البنات معدلات قيد البنين في تسع دول عربية. وفي المقابل سجل كل من اليمن وجيبوتي والعراق أكبر فجوات النوع الاجتماعي لصالح الذكور بين الدول العربية، الملحق (13/2).

**القيد في مرحلة التعليم العالي:** تتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، ولا تزال ليبيا تتصدر قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في التعليم العالي، حيث بلغ معدلها عام 2006، نحو 58 في المائة، تليها لبنان بنحو 48 في المائة. ومن ناحية أخرى، ما زالت مؤشرات جيبوتي وموريتانيا والسودان منخفضة ودون معدل 7 في المائة. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي، والأردن ولبنان والجزائر وفلسطين وتونس وليبيا، الملحق (13/2).

وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 1990-2006، في جميع الدول العربية، عدا قطر حيث تراجع هذا المعدل من 27 في المائة إلى 19.1 في المائة خلال الفترة المذكورة. ونمت المعدلات بنحو أكثر من الضعف في الأردن والسعودية ومصر واليمن والسودان، وارتفع المعدل بأكثر من الضعف في الإمارات وتونس وليبيا.

**الأمية :** قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية في عام 2006 بحوالي 28.1 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع أقاليم العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15 – 24 سنة) بحوالي 13.9 في المائة. وقد أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في خفض ملحوظ لهاتين النسبتين عما كانتا عليه في العام 2000، إذ كانتا تقدران بحوالي 38.8 في المائة و20.5 في المائة على التوالي.

ويصل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في عام 2006 إلى مستويات مرتفعة بلغت في موريتانيا والمغرب حوالي 45 في المائة، وفي العراق حوالي 59 في المائة. في حين حققت الدول العربية الأخرى تراجعاً ملحوظاً في معدل الأمية خلال الفترة 1990 – 2006، حيث انخفض هذا المعدل إلى حوالي 6 في المائة في الكويت وفلسطين، وحوالي 7 في المائة في قطر، وحوالي 8 في المائة في الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن جهود محو الأمية في مصر أسهمت في تخفيض معدل الأمية من حوالي 53 في المائة في العام 1990 إلى حوالي 25 في المائة في عام 2006، الملحق (14/2).

وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) 38.6 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) 18.8 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تفوق 50 في المائة في اليمن والعراق وموريتانيا والمغرب.

**معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم:** يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدد (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 10.9 سنة في عام 2006، ويبقى بذلك في حدود معدلي الدول النامية (10.2 سنة) ودول العالم ككل (10.8 سنة)<sup>(10)</sup>. وتقدر سنوات التمدد 14.9 سنة في البحرين، و14 في تونس، و13 سنة في الأردن وفلسطين وقطر ولبنان، و12 سنة في مصر والكويت والجزائر وعمان، و10 سنوات في المغرب والعراق، و8 سنوات في اليمن وموريتانيا، و4 سنوات في جيبوتي. ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدد وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى تحقيق تقدم ملموس في متوسط تعليم السكان ورفع كفاءة الموارد البشرية، الملحق (15/2).

وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسب التسرب المدرسي ما زالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت، في عام 2005، في موريتانيا (55.4 في المائة)، واليمن (40.5 في المائة)، والعراق (29.9 في المائة)، والمغرب (26.3 في المائة)، والسودان (25.7 في المائة). وتجدر الإشارة إلى زيادة معدلات التسرب، في الفترة 1999-2005، في كل من الأردن والجزائر والسودان وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر. وتؤدي إلى ارتفاعه عدة عوامل مثل تدني مستوى التعليم، أو ارتفاع تكاليف الدراسة، أو ضرورة العمل لمساعدة الأسرة. كما يعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية.

**الإنفاق على التعليم:** بلغت حصة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في تونس 6.5 في المائة والسعودية 6.7 في المائة والمغرب 6.8 في المائة وجيبوتي 7.6 في المائة، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية. ولا تزال هذه النسبة منخفضة للغاية في السودان (0.8 في المائة). أما نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فقد تراوحت، في الفترة 1996-2006، بين 20 في المائة و28.3 في المائة في جيبوتي والجزائر والمغرب وقطر والسعودية والإمارات وتونس. في حين بلغت هذه النسبة أقل من 10 في المائة في عمان والصومال والسودان، الملحق (16/2).

## العمالة

**حجم القوى العاملة ومعدل النمو:** يقدر عدد القوى العاملة، في عام 2007، بحوالي 128 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 39.2 في المائة فقط من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. ويلاحظ انخفاض هذه النسبة

(10) قاعدة معلومات اليونسكو (2009).

بالمقارنة مع متوسطي العالم والدول النامية اللذين بلغا 71 في المائة و حوالي 70.7 في المائة<sup>(11)</sup> على التوالي في عام 2006، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، الملحق (17/2).

ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ 3.3 في المائة في الفترة 1995 – 2007. وتراوح هذا المعدل على صعيد الدول فرادى، بين 9 في المائة في قطر، و6 في المائة في كل من الكويت والأردن، و7 في المائة في الإمارات. وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في سبع دول أخرى، هي الجزائر وسورية والصومال والعراق وعمان وموريتانيا واليمن. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية.

**التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة:** يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2007 أن حوالي 64 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة، في مصر حوالي 29.9 مليون عامل، والسودان حوالي 14.8 مليون عامل، والمغرب حوالي 13.9 مليون عامل، والجزائر حوالي 13.2 مليون عامل، والعراق حوالي 9.8 مليون عامل. من جهة أخرى، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة لا بأس بها من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة ما زالت تدخل سوق العمل. وتتراوح هذه النسبة بين 49 في المائة في الصومال و4 في المائة في موريتانيا وسورية. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (59.4 في المائة) من القوى العاملة في الدول العربية، يليه قطاع الزراعة (25.2 في المائة)، بينما لا يستوعب القطاع الصناعي إلا حوالي 15.4 من القوى العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 33.6 في المائة في العام 1995 إلى 25.2 في المائة في عام 2007.

**مساهمة الإناث في أسواق العمل:** لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز نسبة 28 في المائة في عام 2007. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتتدنى حصة مساهمة المرأة في أسواق العمل بشكل كبير في السعودية وفلسطين والعراق ومصر، بينما ترتفع في بعض الدول الزراعية والدول الأقل نمواً. كما تجدر الإشارة إلى أنه حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل، لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائداً، إذ لا تجد المرأة في الغالب فرصاً للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى.

(11) قاعدة معلومات البنك الدولي (2008).

## البطالة في الدول العربية

اقترن الأداء الاقتصادي الجيد للدول العربية خلال السنوات الأخيرة بإحراز تقدم ملحوظ في معالجة مشكلة البطالة، حيث تراجع متوسط معدل البطالة في الدول العربية من 14.3 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 13.7 في المائة في عام 2007. وتحافظ الدول العربية كمجموعة بأعلى معدل بطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7 في المائة. ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع معدلات البطالة بين الدول العربية حيث سجلت أعلى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخلاً أو في الدول التي تأثرت اقتصاداتها بحالة عدم الاستقرار مثل الصومال، وفلسطين والعراق. وحافظت دول مجلس التعاون الخليجي على أدنى مستويات للبطالة بين الدول العربية، الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)  
معدلات البطالة في الدول العربية

الدولة	معدل البطالة (نسب مئوية)
الأردن 2008	12.7
الإمارات 2008	3.7
البحرين 2006	1.2
تونس 2008	14.0
الجزائر 2008	11.3
جيبوتي 2008	59.0
السعودية 2008	10.0
السودان 2008	19.7
سورية 2007	8.4
الصومال 2005	25.0
العراق 2008	15.9
عمان 2005	7.5
فلسطين 2008	21.6
قطر 2007	0.5
الكويت 2007	1.3
لبنان 2005	8.2
ليبيا 2005	10.0
مصر 2008	8.8
المغرب 2008	9.6
موريتانيا 2005	22.0
اليمن 2007	15.9

المصدر : مصادر رسمية وطنية، ومصادر دولية.

وعلى عكس عقد التسعينات من القرن الماضي حيث كان أداء الدول العربية في مجال التشغيل متواضعا نسبيا، فإن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الدول العربية خلال الأعوام الأخيرة كان لافتا، خاصة في ضوء تزايد مساهمة

القطاع الخاص في التشغيل. وساهم في تحسن أوضاع أسواق العمل في عدد من الدول العربية الأثر الإيجابي الذي بدأ يظهر في الوقت الحالي من جراء تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو عدد السكان في سن العمل في بعض الدول. إلا أن هذا التراجع قابلته زيادة في معدل المشاركة في قوة العمل. كما ساهم ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معدل نمو قوة العمل النسائية بأكثر من 4 في المائة سنوياً.

وتجدر الإشارة إلى أن التحسن في أوضاع أسواق العمل لم يكن متساوياً في كل الدول. كما أن زيادة التوظيف اقترنت في كثير من الأحيان بتدنٍ في الإنتاجية، خاصة وأن معظم الوظائف الجديدة تركزت في قطاع الزراعة والقطاع العام، مما يطرح تساؤلاً حول نوعية الوظائف التي تم توفيرها، وبالتالي قابلية استمرار هذا النوع من التوظيف<sup>(12)</sup>. من ناحية أخرى، فإن استمرار ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة سيزيد من الضغوط على الدول العربية لتوفير فرص أكثر لاستيعاب العدد المتنامي للقادمين الجدد لسوق العمل خاصة من بين المتعلمين من الشباب والنساء، حيث تمثل نسبة الذين لم يسبق لهم العمل ثلثي العاطلين عن العمل في الدول العربية. كما أن معدلات البطالة بين الشباب ما زالت متجهة نحو الارتفاع حيث يُقدر متوسطها بحوالي 30 في المائة، وهو ما يُمثل ضعف المتوسط العالمي، الأمر الذي جعل متوسط حصة الشباب بين العاطلين عن العمل في الدول العربية يتجاوز 50 في المائة.

وهذا يُمثل تحدياً كبيراً لاقتصادات الدول العربية حيث تفيد التقديرات أن هذه الدول إذا أرادت تخفيض معدلات البطالة الحالية إلى النصف مع حلول عام 2020، فإنها سوف تحتاج إلى توفير حوالي 40 مليون وظيفة جديدة، أي أكثر من 3 مليون فرصة عمل سنوياً<sup>(13)</sup>. ويعتبر هذا العدد المطلوب لفرص العمل الجديدة كبيراً، خاصة وأن الأداء الجيد للنمو الاقتصادي والتشغيل في الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية ارتبط بشكل كبير بالطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة، مما يجعل من الصعب استمرار هذا الاتجاه الإيجابي على المدى الطويل. وسيتعين على الدول العربية تعزيز جهود الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وتسريع وتيرتها لتنويع مصادر الدخل وضمان استدامة النمو. كما أن هناك حاجة ماسة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار أمام القطاع الخاص لكي يتمكن من التعويض عن طاقة القطاع العام المتقلصة في احتواء العدد الهائل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وكذلك تحسين كفاءة برامج التشغيل، والنهوض بالتعليم والتدريب وتحسين الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت، في يناير 2009 قررت تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والذي يهدف إلى دعم برامج التشغيل التي تعتمدها البلدان العربية في إطار برامجها وخططها التنموية. ويتضمن البرنامج ستة مشروعات هي: الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل، المرصد العربي للتشغيل والبطالة، دعم برامج توظيف الوظائف وتحسين إدارة العمالة المتنقلة المتعاقدة، الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، تشغيل الشباب العربي، ودعم القدرات في مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال منظمة العمل العربية.

<sup>(12)</sup> Nabli M. et al. (2007), "Job Creation in a High Growth Environment: The MENA Region", Working Paper #49, The World Bank.

<sup>(13)</sup> تقدير بناءً على المعدلات الحالية للبطالة في الدول العربية، وعلى توقعات عدد السكان في الدول العربية من الأمم المتحدة، وكذلك توقعات معدلات المشاركة في القوى العاملة من منظمة العمل الدولية، إلى أفق 2020.